



The Impact of Public Debt on the Money Supply in Iraq for the Period (2004-2022)

Alaa Hussein Ali Al-Hamdaney^{*a} & Hayder Talib Mousa Al-Karaawiy^b

a Ministry of Health/ Dhi Qar Health Department.

b Al-Muthanna University/ College of Economics and Administration.

Abstract

Public debt is subject to differences between the primary schools of economic thought, Classical and Keynesian thought, and each school looks at public debt from a different perspective in terms of the impact of public debt on the economic and social balance. Internal debt differs from the economy's external debt because the economic surplus is transmitted between generations. Within a country or between a government and another country, local public debt is one of the economic variables affecting money supply movements through the impact of local public debt on interest rates and on liquidity reserves that form the basis of monetary policy, which is what the research focuses on. Therefore, it focused on studying the impact of debt. The general internal effects on the money supply concerning the general budget deficit which is considered the basis for the existence of domestic public debt and its economic impact.

Local government debt represents an increase in government spending relative to government revenues, and this increase in government spending necessarily reflects changes in the monetary base resulting from the impact of local government debt on the liquidity reserves of the banking system. These changes in the economic base lead to a change in the money supply, and the result is the impact of internal public debt on the money supply, which is an indicator of the development of reserves and bank deposits in the national economy.

Information

Received: 6/2/2024
Revised: 25/3/2024
Accepted: 16/4/ 2024
Published: 30/6/2024

Keywords:

public debt
money supply
public budget

أثر الدين العام على عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)

علاء حسين علي الحمداني^{*a} و حيدر طالب موسى الكراعي^b

a وزارة الصحة/ دائرة صحة ذي قار.

b جامعة المثنى/ كلية الادارة والاقتصاد.

الملخص

يخضع الدين العام لاختلافات بين المدارس الكبرى في الفكر الاقتصادي، والفكر الكلاسيكي والكيبنزي، وكل مدرسة تنظر إلى الدين العام من منظور مختلف من حيث تأثير الدين العام على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويختلف الدين الداخلي عن الدين الخارجي للاقتصاد ككل من حيث أن الفائض الاقتصادي ينتقل بين الأجيال، داخل الدولة أو بين دولة ودولة أخرى، يعد الدين العام المحلي أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على تحركات عرض النقد من خلال تأثير الدين العام المحلي على أسعار الفائدة وعلى احتياطات السيولة التي تشكل أساس السياسة النقدية، وهي وما يركز عليه البحث لذلك ركز على دراسة تأثير الدين العام الداخلي على المعروض النقدي بالنسبة لعجز الموازنة العامة الذي يعتبر أساس وجود الدين العام المحلي وآثاره الاقتصادية. ويمثل الدين الحكومي العام زيادة في الإنفاق الحكومي نسبةً إلى الإيرادات الحكومية، وهذه الزيادة في الإنفاق الحكومي تعكس بالضرورة التغيرات في القاعدة النقدية الناتجة عن تأثير الدين الحكومي المحلي على احتياطات السيولة لدى النظام المصرفي، هذه التغيرات في القاعدة النقدية تؤدي إلى تغير في عرض النقود والنتيجة هي تأثير الدين العام على المعروض النقدي وهو مؤشر لتطور الاحتياطات والودائع المصرفية في الاقتصاد الوطني. الكلمات المفتاحية: الدين العام ، المعروض النقدي، الموازنة العامة.

* Corresponding author: E-mail addresses: hayder.talib @gmail.com.

المقدمة

يمثل الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي عبئاً مالياً على الاقتصاد الوطني على الأمدين القصير والطويل، وتتحدد إمكانية الدين العام حسب المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية، قاعدة الموارد، وسعر الفائدة، ويلعب العجز المتوقع في الموازنة العامة دوراً أساسياً في تحديد الحد الأقصى للدين العام الذي يمكن أن يولده الاقتصاد، وتنشأ العلاقة بين الدين الحكومي والمعروض النقدي من تأثير الدين الحكومي على احتياطات السيولة في النظام المصرفي، إذ نجد أن التغيرات في الدين الحكومي المحلي أدت إلى تغيرات في عرض النقد طوال فترة البحث (2004-2022).

ويستقر الاختلال في النسبة القصيرة الأجل بين الدين العام المحلي والمعروض النقدي في حالة توازن، وهو ما يبرره زيادة الإنفاق العام، خاصة في الفترة 2008-2009، فترة هبوط أسعار النفط، والفترة بين عامي 2014 و2015 وهي الفترة التي انخفضت فيها أسعار النفط مرة أخرى وبشكل متواصل وزاد الإنفاق العسكري بسبب تدهور الوضع الأمني في العراق، مما أدى إلى زيادة الدين الحكومي المحلي من البنوك التجارية والبنك المركزي والبنوك الخارجية على حد سواء، على شكل أذون خزائنة وسندات حكومية، وأثرها على المعروض النقدي.

مشكلة الدراسة

يركز تأثير الدين الحكومي العام على عرض النقد من منظور احتياطات السيولة لدى البنوك والتوصل إلى وجود علاقة بين النمو الإيجابي في الدين الحكومي والنمو السلبي في المعروض النقدي.

فرضية البحث

الدين الحكومي العام يؤثر على المعروضات النقدية، على أساس نقدي، وهناك علاقة سببية طويلة الأجل تمتد من الدين الحكومي العام إلى عرض النقد.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في قياس طبيعة العلاقة بين الدين الحكومي المحلي وعرض النقد.

هدف البحث

هدف البحث الى دراسة تأثير الدين الحكومي المحلي على المعروض النقدي والعلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين الدين الحكومي والمعروض النقدي.

حدود الدراسة

تناول البحث متغير الدين الحكومي العام ومتغير عرض النقد للفترة (2004-2022).

منهج البحث

لإثبات فرضية البحث استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي والتحليل المالي والتحليل القياسي .

هيكل الدراسة

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث: تناول الأول الإطار المفاهيمي للدين العام والثاني عرض النقد، اما الثالث تناول أثر الدين العام على عرض النقد في الفترة (2004-2022).

الإطار النظري

أولاً: الدين العام

هو إجمالي تراكم عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، ويمثل الدين العام الأموال الإضافية التي تتلقاها الحكومة من القطاع الخاص عن طريق طرح أذون الخزائنة والسندات الحكومية، والاقتراض من المصارف الخارجية ويرتبط الدين العام بالعجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة، ولهذا السبب يعرفه الاقتصاديان بوميل وبلندر، الدين العام: هو القيمة الإجمالية للديون الحكومية عندما يتجاوز الإنفاق السنوي للدولة دخلها (المشهداني، وال طعمة، 2021: 19)، ويمكن تفسير الدين العام بالنسبة لعجز الموازنة العامة بالمعادلة التالية: (احمد، 2017: 18)

$$\text{Deficit} = rB_{t-1} + G_t - T_t$$

B_{t-1} : الدين العام في السنة السابقة

r : سعر الفائدة على الدين العام

G_t : الإنفاق الحكومي الحالي

T_t : الإيرادات العامة الممثلة بالضرائب.

ويعتبر الدين الحكومي وخدمته من النفقات الصريحة وعملاً مؤثراً في معادلة عجز الموازنة، ومن الواضح أن الدين العام يعتبر معادلاً لعجز الموازنة العامة وتكلفة إضافية مع مرور الوقت، ويعرف الدين الحكومي كذلك التزامها بالتفاعل مع دولة ما في السوق المحلية أو الخارجية ويتعهد بإبداء موافقتها واتفاقية شركاءها بشروط معينة، ويفصل الدين العام إلى قسمين: الدين العام المحلي والدين العام الخارجي. (احمد، 2012: 12)

الدين العام المحلي هو العبء النقدي المباشر لأجمالي المدفوعات النقدية الى الدائنين المحليين لسداد الدين الأصلي والفائدة، ويمثل هذا العبء المالي المباشر للدين الحكومي جزءاً من تحفيز القوى العاملة في الضرائب على المساهمين الحكوميين، ويمكن قياس العبء النقدي المباشر للدين الخارجي من خلال مراجعة الرفاه الاقتصادي الذي ينعكس في هذه الدولة المدينة وتحويل الفائض الاقتصادي بعد السداد. (الاسدي، واخرون، 2015: 22)

تعد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المهمة التي تربط مستوى الدين بالموارد الأساسية، ويتم تحديد الدين العام من خلال عدد من المحددات الأساسية التي تمثل متغيرات اقتصادية مهمة في أي اقتصاد، ويمكن توضيح هذه المتغيرات الاقتصادية الأساسية من خلال الدالة والمعادلة الرياضية التالية: (ايوب، 2012: 11)

$$D_{max} = F(p, r, g)$$

$$D_{max} = p \left(\frac{1+r}{g-r} \right)$$

D_{max} : أقصى نسبة دين عام

p : عجز الموازنة المخطط (الاساس)

g : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

r : سعر الفائدة على الدين

وتظهر معادلة تحديد الحد الأقصى للدين العام أن هنالك ثلاثة متغيرات أساسية تنظم الحد الأقصى لحجم الدين العام، وهي المتغير الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير النقدي (سعر الفائدة- سعر السياسة النقدية)، اما المتغير المالي (عجز الموازنة)، وهذا يعكس

أما الموقف المختلف عن موقف النظرية المالية التقليدية، فهذا هو موقف النظرية المالية الحديثة، لأنه يمكن عرض وجهة نظر النظرية المالية الحديثة على النحو التالي: (ثامر، 2017: 22)

1. الدين العام أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي مع التقلبات في الاقتصاد.
2. الدين العام هو أداة لاستيعاب المدخرات الفائضة في حالة حدوث ركود في الاقتصاد المحلي، تظهر تجربة الدول الرأسمالية التي واجهت أزمات الركود الاقتصادي أن تمويل الإنفاق العام من خلال الدين العام ينشط الدورة الاقتصادية ويؤدي إلى وضع أفضل.

3. الدين العام لا يمثل عبئاً على الأجيال القادمة، لأن الدين العام وتوجيهه نحو تمويل وبناء القاعدة الاستثمارية في الاقتصاد الوطني بما يدفع إلى توسيع القنوات الضريبية وبالتالي تخفيض معدلات الضريبة للأجيال الحالية، حتى تتمكن الأجيال الحالية والمستقبلية من الاستفادة من القاعدة الاستثمارية.

ثانياً. عرض النقد

يتم تعريف عرض النقد على أنها احتياطات البنوك والنقد الذي تحتفظ به الجهات غير المصرفية، وغالباً ما يشار إلى عرض النقد على أنه أموال عالية الأداء لأن كل زيادة في القاعدة النقدية تؤدي إلى زيادة وحدة واحدة في عرض النقود ويسمى التغيير في عرض النقد بالمضاعف النقدي. (جبير، 2012، 21)

$$\Delta Ms = m \Delta h$$

العلاقة بين الاحتياطات والودائع المشتقة هي نفس العلاقة الموجودة بين القاعدة النقدية وعرض النقود، وتشمل القاعدة النقدية الأموال العامة المتداولة واحتياطات البنوك، وبدون الأخذ في الاعتبار الأموال المتداولة، تمثل التغييرات في الاحتياطات تغييرات في المعروض النقدي، وفي هذه الحالة يتوافق التغيير في عرض النقود مع التغيير في احتياطات البنك، علاوة على ذلك، تؤدي التغييرات في الودائع إلى تغييرات في عرض النقود، ولذلك فإن التغييرات في القاعدة النقدية تؤدي إلى تغييرات في عرض النقود، وهو ما يسمى مضاعف النقود، يمكن اختزال ما سبق إلى الصيغة الرياضية التالية: (جمعة، 2020: 12)

$$\frac{\Delta D}{\Delta R} = \frac{\Delta M_S}{\Delta M_B} = \frac{1}{rrd}$$

وتتجلى العلاقة بين عرض النقد والدين المحلي للدولة من خلال التغييرات في الإنفاق الحكومي، والتي تؤدي إلى تغييرات في عرض النقود وتضغط على احتياطات النقد الأجنبي (المكون الأساسي للقاعدة النقدية)، كما تظهر النظرية المضاعفة (العملة التقليدية)، توضح نظرية العرض أن القاعدة النقدية تتغير في أوقات معينة ويمكن للبنوك التكيف مع هذه التغييرات، إلا أن هناك تغييرات مفاجئة ناجمة عن التغييرات في بنود الموازنة العامة وعمليات الدين المحلي العام والودائع والإيرادات المرتبطة برصيد الودائع. (الجنابي، 2017: 23).

بوضوح أهمية المتغيرات والآليات المؤثرة في هذه المتغيرات، فضلاً عن ضرورة تنسيق السياسات النقدية والمالية لتحديد مستوى الدين العام الذي يمكن أن يحققه الاقتصاد ككل، فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين الوطني، كما يتضح من المعادلة الرياضية السابقة، ويرتبط بعجز الموازنة، ويتم تمويل الدولة عن طريق إصدار النقود بمعدلات التضخم في الاقتصاد وفقاً للنظرية النقدية. (المشهداني، وال طعمة، 2021: 21) ويستند مفهوم الدين الوطني بالعجز العام في الموازنة هو تدفق نقدي جديد ينشأ عندما يتجاوز الإنفاق معدل النفقات الضريبية، عندما تواجه الحكومة عجزاً إجماليًا في الميزانية، ينبغي عليها اقتراض أموال من الجمهور للوفاء وتطالبها المالية بإصدار سندات الدين التي تتعهد بها الحكومة بسداد ديونها في المستقبل. (احمد، 2012: 15)

مما سبق يتبين أن الدين العام يرتبط بعجز الموازنة وله محددات اقتصادية ونقدية ومالية تؤثر على النشاط الاقتصادي مثل تأثير الدين العام على سعر الفائدة وتأثير سعر الفائدة على القطاع الخاص، وزيادة الطلب على الأموال المخصصة للأنشطة الانتمائية، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وكان المقصود من السياسة المالية العامة أن تعكس الوضع الاقتصادي العام خلال الاتجاه الهبوطي لدورة الأعمال (دورة الأعمال الهبوطية)، تتطلب السياسة المالية العامة مواجهة الاتجاه الهبوطي من خلال عجز الميزانية لتحفيز الطلب الكلي، والعكس صحيح عندما تكون دورة الأعمال في ارتفاع (دورة الأعمال المتنامية)، وهنا بشكل عام السياسة المالية تتطلب السياسة خلق فائض في الميزانية للحد من قوة الطلب.

وتشكل هذه المبادئ التوجيهية جوهر الإطار الفكري للتمويل الوظيفي الكينزي، الذي حل محل التمويل المحايد الكلاسيكي، ولذلك فإن العجز الهيكلي يرتبط بالموازنة التي يتم استغلالها بالكامل، أي بالعجز الإجمالي للموازنة عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى الإنتاج المتوقع، وهذا يعني أن العجز الهيكلي ينشأ من زيادة الإنفاق الحكومي وأن الإنفاق يمثل التكاليف اللازمة لإيصال الاقتصاد إلى المستوى المتوقع من الإنتاج. (البار، وآخرون، 2020: 14)

تعمل السياسة المالية التلقائية على زيادة العجز الإجمالي في الموازنة خلال فترة الانكماش الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، وهذا يعني أن عجز الموازنة يزداد تلقائياً خلال فترة الركود، ويعكس الفرق بين الناتج الفعلي والمتوقع وجود عجز في فترة معينة. (التميمي، 2019: 13)

ومن خلال الربط العكسي بين الطلب على أموال المضاربة M وبين تطور أسعار الفائدة، فإن النظرية المالية التقليدية لا تدعم فكرة اللجوء إلى الدين الحكومي، باعتبار أن الدين الحكومي يمثل عبئاً مالياً مستقبلياً. ويمكن تلخيص رأي المدرسة المالية الكلاسيكية فيما يلي: (ايوب، 2012: 15)

1. الدين العام هو خلل في التوازن الاقتصادي ناتج عن تدخلات في حالة الاقتصاد ككل.
2. يؤدي الدين العام إلى انخفاض المدخرات الفردية، أي أن انخفاض المدخرات الفردية التي هي مصدر لتمويل الاستثمارات الفردية ويؤدي إلى حالة من ارتفاع أسعار الفائدة (الاختناق المالي) بسبب المنافسة على الأموال المتوفرة في الاقتصاد.
3. الدين الوطني هو تكلفة مستقبلية للأجيال القادمة ينبغي سداها للأجيال الحالية، وهذا مخالف لمبدأ العدالة بين الأجيال.

الجانب العملي

تحليل وقياس اثر الدين العام على عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022) اولاً: تحليل الدين العام و عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)

اتسم الدين العام و عرض النقد للعراق بالتعافي الإيجابي والسلبى والتقلبات العديدة في مستوياتها الشهرية، وهو ما انعكس على معدلات النمو الشهرية للدين العام والقاعدة النقدية، كما نرى في الملحق (1و2)، وتنشأ هذه المشكلة من زيادة الإنفاق الحكومي وما يترتب على ذلك من ديون، من ناحية قلة الموارد المالية التقليدية أو رغبة الحكومة في زيادة الحساب الجاري بالعملة المصدرة عندما يقوم البنك المركزي العراقي بتحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، مما أدى إلى توسع المعروض النقدي، ويعني التوسع في عرض النقود زيادة في القاعدة النقدية أو ما يسمى باحتياطي النقد الأجنبي، مما يعني أن كل زيادة في عرض النقود تعادل زيادة في القاعدة النقدية. (جواد، 2020: 22)

ويترتب على ما سبق أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الدين العام للدولة والقاعدة النقدية، وينعكس ذلك في معادلة القاعدة النقدية، وكلاهما من خلال استعداد الحكومة لصرف حسابها الجاري بالعملة المحلية عن طريق صرفه لزيادة العملات الأجنبية، وكذلك باستعداد الحكومة لزيادة حسابها الجاري بالعملة الوطنية عن طريق استبداله بالعملات الأجنبية عن طريق إصدار أذون الخزانة العامة للبنك المركزي ومقاصة هذه الأوراق المالية مقابل الدين العام للدولة وبشكل عام وبالنظر إلى الملحق (1) و (2) فقد ارتفع الدين العام للدولة خلال الفترة قيد البحث بسبب انخفاض أسعار النفط عامي 2008-2009 وتأثيره على عرض النقد للبنك المركزي.

إذ اتجهت الدولة إلى الاقتراض من البنوك التجارية، مما أثر على احتياطيها البنوك، التي تشكل العمود الفقري للقاعدة النقدية، وفي الفترة 2014-2015، ارتفع الدين العام للبنك المركزي، والذي جاء من السندات الحكومية وأذون الخزانة، بسبب زيادة الإنفاق الحكومي، وخاصة الإنفاق العسكري، بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة والحرب ضد التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن تدهور الأوضاع، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أثر على أموال الموازنة العامة التي تغطي 95% من الواردات النفطية.

أما في الفترات من 2016-2022 اتسم الدين العام بالانخفاض تدريجياً لكن ارتفع في سنة 2019 بسبب أزمة (كوفيد-19) وانخفاض اسعار النفط في هذه الفترة.

أما القاعدة النقدية، فقد اتسمت بديناميكيات سلبية في معظم فترة البحث، خاصة معدلات النمو الشهري للأعوام 2014-2015، وهي

السنوات التي حدث فيها انخفاض متزامن في أسعار السلع النفطية وزيادة في الإنفاق العسكري، ووفقاً للاتجاه العام، فإن ارتفاع الدين العام إيجابياً يصاحبه ارتفاع سلبي في عرض النقد، وهو ما يظهر بوضوح أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، في الاقتصاد الكبير هناك مشكلة السياسة المالية والتضخم.

وتميل المدخرات النفطية إلى رفع التوقعات وتغذية الآمال غير الواقعية بشأن الإيرادات المستقبلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى فقدان السيطرة على الإنفاق الحكومي، بما في ذلك تنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة باهظة الثمن، والتي يتم تمويل أحدها إلى حد كبير من خلال الديون الخارجية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مشكلة خسارة الإيرادات، والنتيجة النهائية هي فقدان الانضباط المالي الذي يغذي التضخم ويزيد الدين الخارجي ويعزز ثقافة وقيم الفساد، وهذا بالضبط ما نراه في الواقع الاقتصادي للعراق.

ثانياً: قياس اثر الدين العام على عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)

1. وصف الاساليب القياسية .

تم الاعتماد على احدث الطرق في مجال الاقتصاد القياسي ، اذ استخدم نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث ولتطبيق انموذج (ARDL) .

2. توصيف متغيرات البحث.

يتضمن البحث مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي يمكن توصيفها كما يأتي:

PD : الدين العام / متغير مستقل

M2 : عرض النقد / متغير تابع

المتغيرات المذكورة في أعلاه من أجل تقدير طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث العراق، فضلاً عن اعتماد فترات تخلف معينة وحسب الأنموذج المقدر وتم تقسيم الفترة الزمنية الى ربع سنوية بواسطة البرنامج الاحصائي (Eviews : 12).

3. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (ديكي فولر)

يلحظ من الجدول (1)، والذي يوضح نتائج اختبار (ADF) للمتغير المستقل (PD)، والمتغير التابع (M2) اذ يوضح ان القيمة الاحتمالية (Prop) المحسوبة للمتغير المستقل كانت اكبر من (0.05)، وهذا يدل على ان بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرين غير ساكنة لا تعاني من مشكلة جذر الوحدة عند المستوى الاصلي، ولهذا يتم رفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وان السلسلة الزمنية تتمتع بصفة السكون ومتكاملة من الدرجة (0) $I \sim$ ، ولمعالجة هذه المشكلة تم اخذ الفرق الاول لبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات وتبين ان القيمة الاحتمالية اصبحت اقل من (0.05) ولهذا يمكن قبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وان السلسلة الزمنية ساكنة ومتكاملة من الدرجة (1) $I \sim$.

الجدول (1) اختبار جذر الوحدة للدين العام و عرض النقد في العراق للمدة (2004-2021) باستخدام نموذج ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level (المستوى)			
		M2	PD
With Constan	t-Statistic	-1.977370	0.811049-
	Prob.	0.2960	0.8097
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	1.782583-	2.911893-

	Prob.	0.7028	0.1651
		***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.969257	0.096364
	Prob.	0.2943	0.7101
		n0	n0
At First Difference (الفرق الاول)			
With Constan	t-Statistic	-3.082048	2.700794-
	Prob.	0.0324	0.0789
		**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.272821	2.736190-
	Prob.	0.0792	0.2258
			n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.104077	2.502828-
	Prob.	0.0023	0.0129
		***	**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

أكايك (Akaike) (AIC) من بين أفضل (20) توصيف للأنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج المستخدم (Eviews- 12) أذ أن القيمة (1) تعني تخلفاً زمنياً لمدة واحدة و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات في الانموذج .

4. تقدير العلاقة بين الدين العام وعرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)

أ. نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)

اذ يلحظ من الجدول (2) نتائج التقدير الاولي لانموذج (ARDL) للعلاقة بين المتغير (الدين العام) وعرض النقد ، اذ يوضح نتائج تقدير الانموذج المقدر وبمدد تخلف زمني هي (2,0) بناء على قيم معيار

جدول (2) نتائج التقدير الاولي للأنموذج المقدر (ARDL)

Dependent Variable: M2				
Method: ARDL				
Date: 03/25/24 Time: 19:19				
Sample (adjusted): 2004Q3 2022Q1				
Included observations: 71 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): PD				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
M2(-1)	1.915468	0.055138	34.73981	0.0000
M2(-2)	-0.920854	0.055717	-16.52749	0.0000
PD	0.015599	0.007238	2.155147	0.0347
C	257.6180	231.1798	1.114362	0.2691
R-squared	0.999609	Mean dependent var	76705.96	
Adjusted R-squared	0.999592	S.D. dependent var	38260.28	
S.E. of regression	773.2232	Akaike info criterion	16.19370	
Sum squared resid	40057566	Schwarz criterion	16.32118	
Log likelihood	-570.8764	Hannan-Quinn criter.	16.24439	
F-statistic	57107.54	Durbin-Watson stat	2.038252	
0.000000	0.000000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

ب. اختبار الحدود

يهدف معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات محل البحث ومعرفة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وذلك من خلال احصائية (F)، اذ كانت قيمتها الاحصائية المحسوبة اكبر من القيم الحرجة للحددين الاعلى والادنى، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل، والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، اما اذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيم الحرجة في حديها الاعلى والادنى، يتم قبول الفرض الصفرى، والذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ورفض الفرض البديل.

الجدول (3) نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين الدين العام وعرض النقد

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic	2.404592	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغير المستقل (PD) الى المتغير التابع (M2).

ج. الاختبارات التشخيصية.

من خلال الاختبارات التشخيصية للأنموذج يتم التأكد من خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، بالاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:)، ومشكلة عدم تجانس التباين بالاعتماد على اختبار (ARCH Test: Heteroskedasticity)

الجدول (4) الاختبارات التشخيصية

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.037623	Prob. F(2,65)	0.9631
Obs*R-squared	0.082097	Prob. Chi-Square(2)	0.9598
اختبار مشكلة عدم تجانس التباين			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.323617	Prob. F(1,68)	0.2540
Obs*R-squared	1.336531	Prob. Chi-Square(1)	0.2476

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

د. انموذج تصحيح الخطأ (ECM).

يعد انموذج تصحيح الخطأ نموذجاً احصائياً لتحليل العلاقة بين المتغيرات، اذ يتم استخدامه بشكل واسع في تحليل العلاقة بالأجل الطويل والاجل القصير، ومن خلاله تقدر العلاقة في الاجل القصير، والذي تتم من خلال اضافة حد تصحيح الخطأ والمتباطى، كمتغير مستقل ولمدة سنة واحدة، اذ تتم من خلاله قياس سرعة التكيف للاختلال في الاجل القصير، والتوازن في الاجل الطويل، من خلال تحقق شرطي المعنوية والسالبية.

اذ ان ومن خلال النتائج يتضح ان الانموذج المقدر يمتلك قوة تفسيرية عالية جداً، ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل التحديد (R2) والبالغة (0.99)، اي ان المتغيرات المستقلة للأنموذج تفسر حوالي (99%) اما النسبة المتبقية (1%) تأتي لمتغيرات عشوائية لم يأخذها الانموذج، ومعنوي وفقاً الى قيمة اختبار (F-statistic) المحسوبة البالغة (57107.54).

يلحظ من الجدول (3) والذي يوضح نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (2.404592) اقل من قيمة (F) الجدولية عند الحد الاعلى والحد الادنى، ووفقاً لحجم العينة وعند مستوى معنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وهذا يشير الى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي نقبل فرضية العدم () والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج، ونرفض الفرض البديل () الذي ينص على وجود

يلحظ من خلال نتائج الجدول (4) ان الأنموذج تجاوز المشاكل القياسية، اذ يلحظ ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم تجانس التباين، وذلك لان قيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين بلغت (0.9631، 0.2540)، وهي اكبر من (5%)، وان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يؤكد صحة نتائج الأنموذج المستخدم، وهذا يؤكد صحة نتائج الأنموذج المستخدم.

الجدول (5) نتائج انموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقا لمنهجية (ARDL)

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(Y(-1))	0.920871	0.044730	20.58735	0.0000
CoIntEq(-1)*	-0.005370	0.001971	-2.724339	0.0082
Levels Equation				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

يلحظ من نتائج الجدول (5) ان معلمة تصحيح الخطأ (CoIntEq(-1)*) للأنموذج والبالغة (-0.053) والقيمة الاحتمالية (Prob) هي (0.0082)، وتحقق شرطها المعنوية والسالبية، مما يعني ان (05%) من الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها بشكل تلقائي خلال وحدة من الزمن، وذلك لبلوغ التوازن في الاجل الطويل. هـ. العلاقة في الاجل الطويل

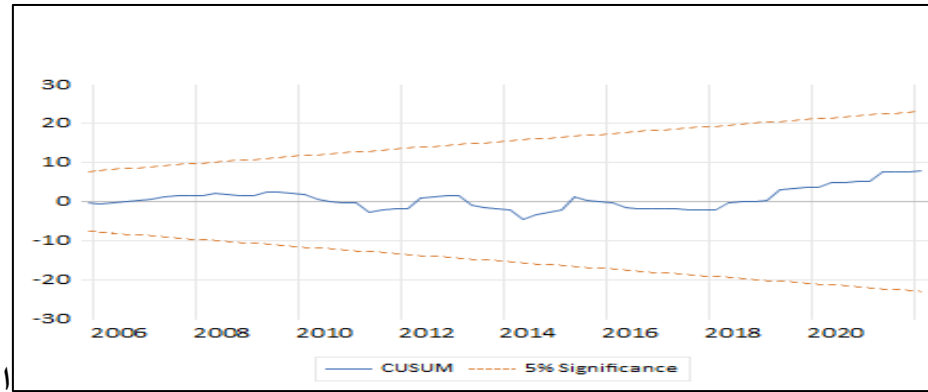
الجدول (6) العلاقة في الاجل الطويل وفقا لمنهجية (ARDL)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
PD	2.900944	1.605902	1.806427	0.0753
C	47825.60	29884.08	1.600371	0.1142
EC = Y - (2.9009*X + 47825.5974)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

و. اختبار الاستقرار (Stability) لمعاملات نموذج ARDL للتأكد من خلو بيانات المتغيرات محل البحث وسلامتها من أي تغييرات هيكلية، لا سيما معاملات العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل خلال المدة المستعملة في تقدير نموذج (ARDL)، وذلك من خلال استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) الذي يوضح نتائج العلاقة بين المعلمات في الاجل الطويل، اذ يظهر اثر الدين العام (PD) وعرض النقد (M2)، اذ ان هناك علاقة معنوية، بدلالة القيمة الاحتمالية (0) للمتغير الدين العام اكبر من (5%)، اي ان هناك علاقة طردية بين الدين العام وعرض النقد في العراق خلال مدة البحث.

الشكل (1) اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج (Eviews : 12)

- كان هناك اثر للمتغير المستقل على عرض النقد في الاجل الطويل، وذلك لمعنوية المتغير الدين العام احصائيا، مما يدل على وجود تأثير في على عرض النقد.
- الدين العام هو موضوع مناقشات مثيرة للجدل في كليات إدارة الأعمال والاقتصاد حول تأثير الدين العام على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- يؤثر الدين الحكومي العام على عرض النقد من جانبين، الجانب الأول هو ارتفاع قيمة العملة المصدرة نتيجة رغبة الحكومة في زيادة الحساب الجاري وتمويل الإنفاق الحكومي، والجانب الثاني هو تقليص حجم الاحتياطيات السائلة.

أذ يلحظ من الشكل (1) ان الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) تحقق أذا الخط وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ويتغير حول القيمة الصفرية (الصفر) وبذلك ثبتت استقراره المعلمات الطويلة والقصيرة.

الاستنتاجات والتوصيات

❖ الاستنتاجات:

- اثبتت نتائج البحث الى وجود علاقة بين الدين العام وعرض النقد في العراق للمدة (2004-2022)، وان الدين العام اسهم في زيادة المغروض النقدي.

أيوب، الهيني، دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية (8)، جامعة الموصل، العراق، 2012.

البار، محمد، وميلود، بوعبيد، قياس أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 11 العدد 01، 2020.

التميمي، علي ثجيل يونس، تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2015)، مجلة لارك للفلسفة والساينات والعلوم الاجتماعية، العدد (34) الإصدار 7-1، 2019.

ثامر، عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2017.

جبير، صلاح، تنظيم الموارد المالية في العراق الفدرالي، 2012.

جمعة، عبد الرحمن عبيد، أثر صدمة الإيرادات العامة على مكونات الأساس النقدي في العراق للمدة 2005-2018، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (16) العدد (50) ج 2/ 2020.

الجميل، الصائغ، وسالم، سرمد كوكب، ونمير امير، وعدي، تقرير الاقتصاد العراقي – التحديات والخيارات-السياسات الاقتصادية والسناريوهات المستقبلية لأداء الاقتصادي، 2018/8/11، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية الاستراتيجية، 2018.

الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد كلية القانون، 2017.

جواد، نضال شاكر، وصالح، اسراء سعيد، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة (الدين العام) في العراق للمدة (2003-2016)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 35، المجلد 12، العراق، 2020.

5. يتم تحديد الحد الأقصى لمستوى الدين العام من خلال المتغيرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تشكل قاعدة موارد الناتج المحلي الإجمالي، والعجز المخطط في الموازنة وسعر الفائدة على السياسة النقدية.

6. يعود تأثير الدين العام المحلي على احتياطات السيولة لدى البنوك بعد عام 2008 إلى ارتفاع حجم الدين العام لدى البنوك التجارية.

❖ التوصيات:

1. اعتماد سياسات مالية حكيمة تحد من تأثير مستويات الدين المحلي على عرض النقد لمنع زيادة الإنفاق من أن تؤدي إلى ديون حكومية.

2. تطوير سوق النقد المحلي لتحقيق أقصى استفادة من الأموال المتدفقة من الجهاز المصرفي.

3. تقليل تأثير الدين الحكومي الداخلي على المتغيرات الاقتصادية الأخرى من خلال التحكم في الدين الحكومي الداخلي، إذ يؤثر الدين الحكومي الداخلي على معدل التضخم، وعرض العملة ومضاعف النقود والسعر.

4. تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة لتجنب زيادة حجم الدين العام وزيادة خدمته على المدى القصير والطويل، باعتبار الدين العام بمثابة إنفاق سنوي متزايد يسبب العجز المالي للدولة، إذ تدخل موازنة الدولة في حلقة مفرغة.

المصادر

أحمد، اسماعيل المشهداني، وحيدر، حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009)، العراق، 2021.

أحمد، شفيق، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي صندوق النقد العربي، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، 2017.

أحمد، علي، دراسة الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية، رام الله: معهد ماس ليد، 2012.

الاسدي، جراح، ويوسف، نعيم صباح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، 2015.

الملاحق

ملحق رقم (1) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004- 2022) (مليار دينار)

السنة	الدين العام	الناتج الاجمالي المحلي	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	5925	35235	16.8%
2005	122620	73534	166.8%
2006	95825	95588	100.2%
2007	68794	111456	61.7%
2008	65927	157026	42.0%
2009	56651	130643	43.4%
2010	75906	162065	46.8%
2011	68708	217327	31.6%
2012	73838	254226	29.0%
2013	72724	273588	26.6%
2014	77650	266333	29.2%
2015	100735	194681	51.7%
2016	118768	186543	63.7%
2017	125811	207621	60.6%
2018	121173	249574	48.6%
2019	116822	254444	45.9%
2020	99071	215662	45.9%
2021	100885	301439	33.5%
2022	75693	507789	14.9%
متوسط النسب			50.5%

ملحق رقم(2) تطور عرض النقد في العراق للمدة (2004-2022) (مليار دينار)

السنوات	عرض النقد M2	معدل نمو M2
2004	11499	65.3
2005	14659	27.5
2006	21050	43.6
2007	26921	27.9
2008	34862	29.5
2009	45355	30.1
2010	60289	32.9
2011	72067	19.5
2012	75336	4.5
2013	87528	16.2
2014	90568	3.5
2015	84527	-6.7
2016	90466	7.02
2017	92857	2.6
2018	95391	2.7
2019	103441	8.4
2020	119906	15.9
2021	139886	16.66
2022	507789	263